

Distr.: General
18 July 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الستون

البند ٦٤ من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات
الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم والشباب
والمسنين والمعوقين والأسرة

تقرير الأمين العام

متابعة تنفيذ السنة الدولية للمتطوعين**

موجز

يُقدم هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ١٠٦/٥٧ المعنون "متابعة السنة الدولية للمتطوعين"، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً في دورتها الستين عن تنفيذ ذلك القرار، الذي يعرض صورة عامة للإجراءات المضطلع بها خلال السنة الدولية، كما يقدم النتائج ويعرض توصيات للمتابعة.

* A/60/150.

** تأخر تقديم هذا التقرير بسبب الحاجة لكفالة التحقق بصورة شاملة من المساهمات المقدمة من طائفة واسعة للغاية من أصحاب المصلحة.

ومن الواضح، بالنسبة للفترة المنصرمة منذ عام ٢٠٠١، أن الزخم الذي تجمع على مدار السنة الدولية قد استمر حافظاً للحركة التطوعية النشطة. وقد تبنت الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن أصحاب المصلحة الآخرين من المجتمع المدني والقطاع الخاص، معظم التوصيات التي اقترحتها الجمعية العامة في القرار ١٠٦/٥٧. غير أنه كانت هناك تباينات واسعة في الاتجاهات بين البلدان والمناطق، وهو ما يتعين معالجته إذا ما أريد للعمل التطوعي أن يحقق كامل إمكانياته للمساهمة في التصدي لكثير من التحديات في عالم اليوم.

إن العمل التطوعي، إذا ما حُسِّن توجيهه، يشكل قوة هائلة تسهم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويسلط هذا التقرير الضوء على المجالات الرئيسية التي يمكن فيها، بالاستفادة من إنجازات السنة الدولية، توسيع بيئة العمل التطوعي وتعزيز مستوياته المتنوعة، كي تهتم بها الحكومات والأطراف الأخرى بدرجة أكبر.

المحتويات

الفقرات الصفحة

٤	٤-١		أولا - مقدمة
٥	٧-٥		ثانيا - البيئة المتغيرة
٦	٤٢-٨		ثالثا - التقدم المحرز في التنفيذ
٧	١٤-٩		ألف - الاعتراف
٩	٢٠-١٥		باء - الترويج
١١	٢٧-٢١		جيم - التيسير
١٤	٢٩-٢٨		دال - بناء الشبكات
١٥	٣٣-٣٠		هاء - تعميم العمل التطوعي
١٦	٣٦-٣٤		واو - المنتديات الدولية
١٨	٤٢-٣٧		زاي - منظومة الأمم المتحدة
٢٠	٥٥-٤٣		رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

أولا - مقدمة

١ - في القرار ١٧/٥٢ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، أعلنت الجمعية العامة سنة ٢٠٠١ سنة دولية للمتطوعين، وذلك اعترافاً بالمساهمة القيمة للعمل التطوعي في معالجة القضايا العالمية. وكانت الأهداف الأربعة للسنة تتمثل في تعزيز العمل التطوعي في كل أشكاله من حيث الاعتراف به والترويج له وتيسيره وبناء شبكاته، بغية زيادة الوعي بإنجازات النشاط التطوعي وتعزيز إمكانياته، وتشجيع مزيد من الناس على التطوع، وتوجيه الموارد من أجل زيادة فعالية مشاركة جميع فئات السكان في العمل التطوعي. وعُين برنامج متطوعي الأمم المتحدة كمركز تنسيق للتحضير للسنة الدولية وتنفيذها ومتابعتها.

٢ - وتم تشكيل حوالي ١٢٣ لجنة وطنية، وعشرات من اللجان المحلية ولجان المناطق والولايات، للمساعدة في التحضير للسنة وتنفيذ أنشطتها. ولعبت شبكة الإنترنت دوراً حاسماً في نشر المعلومات عن السنة وإشراك أعداد كبيرة من أصحاب المصلحة على كافة المستويات. وبحلول نهاية عام ٢٠٠١، كان قد تم، في كل أنحاء العالم، اتخاذ تدابير لتعزيز هئية بيئة مواتية للعمل التطوعي، أو كان يجري النظر في اتخاذ مثل هذه التدابير. وفي القرار ٣٨/٥٦ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أوصت الجمعية العامة بالسبل التي يمكن للحكومات ومنظومة الأمم المتحدة أن تدعم بها العمل التطوعي. وفي القرار ١٠٦/٥٧ المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أعادت الجمعية العامة، ضمن جملة أمور، تأكيد الدور الهام الذي يلعبه العمل التطوعي في بلوغ الأهداف المحددة في إعلان الأمم المتحدة للألفية، وفي المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة والدورات الاستثنائية التي عقدتها الأمم المتحدة واجتماعات متابعتها. وفي نفس القرار، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الستين تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار.

٣ - ويتناول هذا التقرير التقدم المحرز في متابعة تنفيذ نتائج السنة الدولية للمتطوعين في المجالات الرئيسية المبينة في قرار الجمعية العامة المذكورين أعلاه من منظور الأهداف الأربعة الرئيسية للسنة. كما ينظر في تعميم العمل التطوعي وإدراجه في مداولات المنتديات الدولية وفي أعمال منظومة الأمم المتحدة. ويخلص التقرير إلى عرض بعض التوصيات فيما يتعلق بالمستقبل. ويستند التقرير إلى دراسة استقصائية، أجريت بتكليف من برنامج متطوعي الأمم المتحدة كجزء من مهامه كمركز تنسيق لمتابعة السنة الدولية، وتغطي طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، من الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والبرلمانيين، ووسائل الإعلام، والدوائر الأكاديمية والقطاع الخاص. ولعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

من خلال مكاتبه القطرية، دورا هاما في جمع المعلومات من البلدان النامية. وأجريت أيضا دراسة استقصائية لالتماس المعلومات من الجمهور العام من خلال شبكة الإنترنت.

٤ - ويأخذ التقرير في الاعتبار النتائج التي أسفر عنها عدد من المؤتمرات وحلقات العمل التي عُقدت منذ عام ٢٠٠١ حول موضوع العمل التطوعي. وبالإضافة إلى ذلك، يستفيد التقرير من شبكة الاتصالات بدوائر العمل التطوعي التي أقامها برنامج متطوعي الأمم المتحدة، ولا سيما في الفترة السابقة على السنة الدولية مباشرة، وفي الفترة اللاحقة لها، وكذلك من شبكات المنظمات الشريكة، وأبرزها المركز الأوروبي للمتطوعين، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والرابطة الدولية للجهود التطوعية، والمنتدى الدولي لقادة الأعمال، والاتحاد الدولي لرابطات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والاتحاد البرلماني الدولي، والتحالف العالمي لمشاركة المواطنين.

ثانيا - البيئة المتغيرة

٥ - إن البيئة اللازمة للتوسع في العمل التطوعي في أنحاء العالم أصبحت مواتية اليوم بأكثر مما كانت عليه في أي وقت من الأوقات. فمفهوم المجتمع العالمي أخذ في التطور مع التحولات التي تشهدها العلاقات بين الشمال والجنوب، والتي كان أبرزها الابتعاد عن نموذج العلاقة بين طرف يمنح وطرف يتلقى. والفرص المتاحة أمام المواطنين على المستوى المحلي للمشاركة من خلال العمل التطوعي، وتسجيل ما يقومون به من جهود والاعتراف بها، أصبحت فرصا متزايدة بصورة مطردة. ويتسع نطاق القبول لفكرة أن جميع البشر لهم الحق في التنمية، وأن المشاركة النشطة من خلال العمل التطوعي هي من بين السبل البالغة الأهمية لممارسة ذلك الحق. وتكنولوجيات الاتصالات الجديدة تجعل من الممكن بدرجة أكبر من أي وقت مضى إقامة الصلات ودعم الشبكات فيما بين فرادى المتطوعين ومنظمات العمل التطوعي على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية. وفي هذا السياق، أصبحت القيمة التي تضيفها الشراكات بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص عاملا هاما بصورة متزايدة في الحوار الدائر حول التنمية.

٦ - ومن ناحية أخرى، فإن الفقر وانعدام المساواة وانعدام الأمن أصبحت أكثر حدة من أي وقت مضى، حيث ترد الأنباء من بعض الدوائر عن تراجع مستويات الثقة والاحترام بين الناس داخل البلدان وفيما بينها. وهذان وجهان لنفس العملة في واقع الأمر. فلم يحدث من قبل أن كانت فرص التوسع في العمل التطوعي وتنويعه يمثل هذا الاتساع، بينما لم يحدث من قبل أن كانت الحاجة لبذل الجهود في هذا المجال من جانب الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة أكثر إلحاحا. ويقيم هذا التقرير الدليل على توفر بوادر اتجاه إلى اعتراف الحكومات

وسائر أصحاب المصلحة بالقيمة التي يضيفها العمل التطوعي، وبالحاجة إلى كفالة هئية بيئة مواتية يمكن أن يزدهر فيها العمل التطوعي. كما أنه يسלט الضوء على الحاجة إلى بذل المزيد والمزيد من الجهود.

٧ - وينبغي قراءة هذا التقرير مع الأخذ في الحسبان أن تحضيرات السنة الدولية للمتطوعين كانت قد بلغت مرحلة متقدمة عندما اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إعلان الألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ومن ثم، فإن السياق الذي يوفره الإعلان والأهداف الإنمائية للألفية لم يبرز في أهداف السنة الدولية، ولا في التخطيط لها في واقع الأمر. ومع ذلك، فخلال تنفيذ السنة الدولية ومتابعتها، كان هناك قبول متزايد لفكرة ربط العمل التطوعي ببلوغ التطلعات التي ينشدها إعلان الألفية، وهو ما اتضح في التصريحات الصادرة على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية، وكذلك في الإجراءات المتخذة على كافة المستويات. وفي واقع الأمر، لا يكاد المرء يتصور أن بالإمكان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية دون جهود وإبداع وتضامن الملايين العديدة من عامة المواطنين من خلال العمل التطوعي. وفي القرار ١٠٦/٥٧، توقعت الجمعية العامة هذا التطور عندما سلمت بأن المساهمات التطوعية ستساعد في تحقيق الأهداف والغايات المبينة في إعلان الألفية، وعندما طلبت إلى الأمين العام أن يضمّن هذه المساهمات في تقاريره المتعلقة بتنفيذ الإعلان.

ثالثاً - التقدم المحرز في التنفيذ

٨ - يظل تحديد الاتجاهات السائدة في مستويات العمل التطوعي بأي قدر من الدقة يمثل تحدياً. فالقياسات لا تزال تقتصر بدرجة كبيرة على عدد من البلدان الصناعية، وإن كان يجري الآن اتخاذ خطوات في بضعة بلدان نامية لإنتاج بيانات إحصائية. غير أن الصورة تظل ملتبسة. فمن الواضح في بعض البلدان أن بعض الأحداث البارزة، مثل الاستجابة للكوارث الطبيعية، بما فيها كارثة التسونامي في المحيط الهندي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وعدد من المناسبات الرياضية الكبرى، مثل دورة الألعاب الأولمبية عام ٢٠٠٤، قد أبرزت صورة العمل التطوعي وشجعت المزيد من الناس على المشاركة بصورة نشطة. وفي حالات أخرى، لعبت الأمم المتحدة نفسها دوراً حاسماً في وضع العمل التطوعي في صدارة جدول أعمال التنمية. كما يبدو أن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قد حفز العمل التطوعي في كثير من المجتمعات المحلية لتوفير الدعم للضحايا وأسرهم. وثمة أدلة متنامية على التحسن المطرد في إمكانية الوصول إلى المعلومات بشأن الفرص المتاحة للتطوع، في حين بدأت تظهر الإمكانيات التي ينطوي عليها التطوع من خلال شبكة الإنترنت وتطوع العاملين في القطاع الخاص في اجتذاب أعداد كبيرة من الناس إلى الأنشطة التطوعية. ومن ناحية أخرى، فإن

هناك أيضا علامات في بعض البلدان على أن عدم ترويج الحكومات للعمل التطوعي، وعدم الاهتمام به من جانب وسائط الإعلام وأصحاب المصلحة المحتملين الآخرين، يشتركا في الحد من توسع قاعدة المتطوعين.

ألف - الاعتراف

٩ - لا يزال الوعي العام والاعتراف العام بالعمل التطوعي، وبمساهمات المتطوعين بوجه عام، يأخذان في النمو. وفي كثير من البلدان، ينشط هذا الوعي بفضل اليوم الدولي للمتطوعين، الذي أصبح هو نفسه حدثا عالميا ثابتا يحظى بالدعم في كثير من أجزاء العالم، مع ارتباطه بصورة أقوى بالأهداف الإنمائية للألفية. وكثيرا ما يتميز الاحتفال باليوم الدولي للمتطوعين بعقد المؤتمرات وتنظيم الحلقات الدراسية ونشر البيانات في الصحف الكبرى. وفي اليوم الدولي للمتطوعين عام ٢٠٠٤، على سبيل المثال، نشرت الصحف الوطنية في اندونيسيا إعلانات عامة عن العمل التطوعي؛ وأصدرت الصحف الرئيسية في إسرائيل والسلطة الفلسطينية طبعات خاصة عن اليوم الدولي للمتطوعين؛ وأصدرت أمانة وزارة الشباب والرياضة في بنغلاديش كتابا عن العمل التطوعي؛ وألقى كبار المسؤولين الحكوميين كلمات في بلدان كثيرة، منها باكستان، والبرازيل، وبلجيكا، وبيرو، وجنوب أفريقيا، وشيلي، وغانا، وليتوانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، والنمسا، ونيبال، ونيكاراغوا، وهندوراس، واليابان.

١٠ - وثمة أمثلة أخرى عديدة على الاعتراف العام بالعمل التطوعي. فاللجنة الوطنية للاحتفال بالسنة الدولية للمتطوعين في توغو أقامت نصباً تذكاريًا للعمل التطوعي، وأطلقت مابوتو على أحد شوارعها اسم شارع المتطوعين. وأعلن اليوم الوطني للمتطوعين في ١١ حزيران/يونيه في السودان، وفي ١٠ تموز/يوليه في تونس؛ وأعلنت أساييخ خاصة للمتطوعين في الاتحاد الروسي وكازاخستان وهنغاريا؛ وأعلنت سنة للمتطوعين في تايلند عام ٢٠٠٢، وفي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية عام ٢٠٠٥؛ وبدأت حملات صيفية للعمل التطوعي في فييت نام. وفي عام ٢٠٠٥، أعلنت استراليا عن وسام جديد يسمى وسام العزة الاسترالي يُمنح تكريما للإنجازات التطوعية البارزة، وبدأت إيطاليا احتفالا لمنح جائزة الأوسكار للعمل التطوعي؛ وأعلنت المكسيك وهندوراس عن منح جوائز رئاسية للعمل التطوعي؛ كما أعلنت إمارة الشارقة عن جائزة للعمل التطوعي هي الأولى من نوعها في الإمارات العربية المتحدة.

١١ - وقد ازدادت التغطية الإعلامية المطبوعة والإذاعية والتلفزيونية للعمل التطوعي بصورة مطردة منذ عام ٢٠٠١. وأصبح هناك الآن برامج تلفزيونية للمناقشة في بعض

البلدان مثل أسبانيا وألبانيا والمملكة المتحدة؛ وتذاع برامج إذاعية في الأردن وإسرائيل والسنغال والسودان والكاميرون؛ وأنتجت أفلام تسجيلية في ترينيداد وتوباغو، وغيانا؛ ونظمت حملات إعلامية وطنية في زامبيا والمكسيك. وتشهد بعض البلدان، ومن بينها أوروغواي والبرازيل وبوليفيا وكازاخستان، زيادة في مستويات تخصيص أوقات البث الإذاعي والتلفزيوني للمناقشات حول العمل التطوعي.

١٢ - وأعطت كارثة التسونامي في المحيط الهندي دفعة جديدة للتغطية الإخبارية المتزايدة اعترافا بجهود قرابة مليون شخص ممن تطوعوا لدعم جهود الإغاثة. كما يجري إحراز تقدم على الجبهة النوعية، حيث تربط التغطية الإعلامية العمل التطوعي بقضايا التنمية بصورة متزايدة. كما أن هناك في بعض البلدان اتجاهات ملحوظة للابتعاد عن تصوير العمل التطوعي كعمل للعطاء الخيري، بل رؤيته في سياق مفهوم للتبادل يحقق المكاسب للقائم بالعمل التطوعي بقدر ما يحققه للشخص المستهدف أو الجماعة المستهدفة. غير أن التصوير النمطي للعمل التطوعي لا يزال من سمات وسائط الإعلام في كثير من البلدان، حيث يسود قدر من الخلط فيما يتعلق بالتعاريف والدوافع.

١٣ - وتتسم البحوث بالأهمية في وضع تعاريف تتميز بالحساسية الثقافية للعمل التطوعي، وفي تحديد نطاقه وخصائصه، وفي المساعدة في وضع السياسات التي تعترف بالعمل التطوعي وتدعمه. غير أن البحوث التي أجريت عن العمل التطوعي منذ عام ٢٠٠١ في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال لا تزال تشكل مجرد نسبة ضئيلة جدا من مجموع البحوث التي تتعلق بالعمل التطوعي. ونتيجة لذلك، فإن السمات الخاصة للعمل التطوعي في كثير من أنحاء العالم والقضايا الملحة التي يجب معالجتها بصورة خاصة في البلدان المعنية لا تجد تعبيرا كافيا عنها. غير أنه كانت هناك بعض الاستثناءات الجديرة بالملاحظة في فترة ما بعد عام ٢٠٠١. فالبحوث التي أجريت عن العمل التطوعي في السياق الوطني في موريتانيا ستكون بمثابة وثيقة مرجعية وأداة للعمل في المستقبل؛ وفي ألبانيا، نشر كتاب عن العمل التطوعي كعنصر متعدد الوظائف في المجتمع الوطني؛ وأجريت بحوث عن موضوع الإطار القانوني للعمل التطوعي في كرواتيا؛ كما رعت رابطة من رابطات المجتمع المدني تروج للعمل التطوعي إجراء أول استطلاع وطني في المكسيك؛ كما أن هناك عددا من الحكومات التي تدعم إجراء البحوث حول العمل التطوعي، من بينها أسبانيا وألمانيا وإندونيسيا وتايلند والجمهورية التشيكية وسويسرا وغانا وهنغاريا.

١٤ - وكان أحد التطورات الهامة يتمثل في قيام مكتب الأمم المتحدة الإحصائي في عام ٢٠٠٣ بنشر دليل المنظمات التي لا تستهدف الربح في نظام الحسابات القومية^(١). وهو

يدعو المكاتب الإحصائية الوطنية إلى إعداد "حساب فرعي" للقطاع الذي لا يستهدف الربح، يشمل قيمة العمل التطوعي، كجزء من أنشطتها العادية في جمع البيانات الاقتصادية والإبلاغ عنها. ويتعاون برنامج متطوعي الأمم المتحدة مع مركز دراسات المجتمع المدني بجامعة جونز هوبكنز في تنفيذ العنصر التطوعي من الدليل. ومن المنتظر أن يساعد التحسن الكبير في نوعية المعلومات الأساسية عن العمل التطوعي في أنحاء العالم التي سيسفر عنها هذا الجهد في زيادة الوعي بدرجة كبيرة بالمساهمة الاقتصادية للعمل التطوعي، وأن يسهل وضع أطر السياسات المناسبة والداعمة له.

باء - الترويج

١٥ - كان الجهد المبذول للترويج للعمل التطوعي بين أوسع قطاعات ممكنة في المجتمعات من بين الملامح الهامة للاحتفال بالسنة الدولية للمتطوعين. وكانت الجمعية العامة قد أشارت إلى هذه النقطة أصلاً في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين المعقودة في جنيف عام ٢٠٠٠، التي دعت إلى الترويج للمساهمات التي يمكن أن يسهم بها العمل التطوعي كآلية إضافية للاندماج الاجتماعي^(٢). وأصبح هناك اعتراف متنام بأن العمل التطوعي، عندما يلقي الدعم الواجب، يمكن أن يسهم في تمكين المشاركين فيه من اكتساب المهارات والخبرات، وتوليد الإحساس بالرضا الذي ينتج عن المشاركة النشطة، فضلاً عن الفوائد التي يمكن تحقيقها من تطوير الترتيبات المتبادلة. وأدى ذلك إلى بذل مجموعة متنوعة من الجهود للترويج لعمل التطوعي وتسهيله بين فئات بعينها من السكان.

١٦ - وكانت الفئة السكانية المستهدفة أكثر من غيرها هي فئة الشباب، ولا سيما تلاميذ المدارس وطلبة الجامعات، وهو ما يرجع في جانب منه إلى أن الشباب يشكلون نسبة كبيرة من السكان في كثير من البلدان. ومن المنظور الوطني، يعد الترويج للعمل التطوعي بين الشباب وسيلة لتوليد ثقافة تطوعية مستمرة ومحاربة الصور السلبية للشباب. وتسعى بعض الحكومات إلى إدماج العمل التطوعي الذي ينهض به الشباب في السياسة الاجتماعية.

١٧ - والعمل التطوعي هو أحد العناصر الرئيسية في الخطة الاستراتيجية الوطنية للشباب في موزامبيق؛ وفي الصين، يوفد برنامج "التوجه غرباً" المتطوعين من الشباب إلى المناطق الأكثر فقراً في غرب البلد منذ عام ٢٠٠٣؛ ويجري تعبئة طلاب الجامعات في بوليفيا للعمل في البلديات في أنحاء البلد في إطار "استراتيجية محاربة الفقر" في البلد؛ وتوفر حكومتا الاتحاد الروسي والبرازيل الدعم الرسمي للمناسبات التطوعية الكبرى، مثل اليوم العالمي لخدمة الشباب؛ كما يجري تقديم المساعدة الرسمية لتوفير وبناء وتحديد الأماكن التي تستخدمها جماعات المتطوعين من الشباب في البوسنة والهرسك، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية،

ورواندا. ونظمت الجمهورية العربية السورية أول ندوة عن الترويج للعمل التطوعي بين تلاميذ المدارس بدعم من الرابطة الدولية للغرف التجارية للشباب في عام ٢٠٠٥. وفي عام ٢٠٠٥ أيضاً، نظم السودان أول ندوة وطنية عن تسخير العمل التطوعي من أجل السلام والتنمية، التي ركزت على أنشطة المتطوعين المحلية في عملية السلام. وعلى الصعيد الإقليمي، يدير الاتحاد الأوروبي وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة مبادرة مشتركة في منطقة البلقان لدعم تبادل المتطوعين الشباب فيما بين بلدان المنطقة للمساعدة في تعزيز التعايش السلمي.

١٨ - ولئن كان محور الاهتمام الأولي في كثير من البلدان يتركز على الشباب، فإن ثمة أمثلة على الاهتمام بالفئات الاجتماعية الأخرى. ففي غواتيمالا، ينصب الاهتمام على دعم رابطات العمل التطوعي لنساء الشعوب الأصلية؛ وفي بوليفيا ولكسمبرغ، تبذل الجهود لإدماج المعوقين في العمل التطوعي؛ وفي فييت نام، ساعدت لجنة التنسيق الوطنية للمعوقين في تنظيم مؤتمر عن العمل التطوعي في التدريب المهني والتوظيف للأطفال المحرومين من الامتيازات. كما نظم المركز الأوروبي للمتطوعين في رومانيا عام ٢٠٠٥، بمشاركة ١٠ بلدان، اجتماعاً ركز على موضوع "التطوع لكل الأعمار: مؤتمر قمة الأجيال"، ونوقشت فيه نهج تلبية الاحتياجات التطوعية لمختلف الفئات العمرية. ويعمل أكثر من ١٠ ٠٠٠ متطوع مع هيئة السجون في كندا لمساعدة المجرمين على الاندماج من جديد في المجتمع من خلال سد الفجوة القائمة بين المؤسسات العقابية والمجتمعات المحلية.

١٩ - غير أنه لا تزال ثمة تحديات جادة تواجه الكثير من قطاعات السكان المحرومين من الامتيازات. فبالنسبة للفرد الذي كثيراً ما يتصدر العنصر على عمل محز قائمة اهتماماته، فإن المساهمة التي يمكن أن يقدمها العمل التطوعي في تعزيز فرص العنصر على وظائف ليست بالأمر الواضح دائماً. وبالنسبة للمؤسسات التي تضم متطوعين، يمكن أن ينظر إلى هذه الفئات من السكان على أنها تثير المشاكل ولا تستحق الاستثمار المبذول فيها من حيث الوقت أو الجهد. فالاستبعاد من فرص التطوع يتبع نفس أنماط الاستبعاد الموجودة في المجالات الأخرى. ويجب أن تكون الحكومات على وعي بهذه الميول، وأن تكون مستعدة لاتخاذ تدابير للتصدي لها.

٢٠ - كما أن إمكانية الوصول بسهولة إلى المعلومات المتعلقة بكيفية التطوع والأماكن التي يمكن التطوع فيها هي عنصر عظيم القيمة كوسيلة من وسائل توسيع قاعدة العمل التطوعي، وفي هذا السياق، يعد نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ميزة كبيرة. ويرتفع بشكل مطرد عدد البلدان التي أنشأت قواعد بيانات ومواقع على شبكة الإنترنت تتضمن فرص العمل التطوعي. ومنذ عام ٢٠٠١، شملت هذه البلدان كلا من إثيوبيا، والأرجنتين،

وأستراليا، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، وأوزبكستان، وآيرلندا، وباراغواي، وباكستان، وبوتان، وتايلند، وتوغو، والجمهورية التشيكية، والسويد، وشيلي، وغواتيمالا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وقبرص، وكولومبيا، وكينيا، ولبنان، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، ونيكاراغوا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان. وثبت أن هذه التسهيلات شديدة الفعالية في الوصول إلى قطاعات السكان التي كانت تستبعد من قبل من المشاركة في العمل التطوعي، بسبب ضعف قدرتها على التنقل ولعوامل أخرى.

جيم - التيسير

٢١ - إن جوانب التقدم المحرز منذ عام ٢٠٠١ في الاعتراف بالعمل التطوعي والترويج له قد ساندتها الجهود المبذولة لتيسير العمل التطوعي من خلال إنشاء وتعزيز البنية الأساسية البشرية والمادية. وثمة تقدير متنامٍ لضرورة تنظيم المتطوعين ودعمهم بطريقة أكثر "احترافاً"، مما يؤدي إلى توسيع نطاق القبول لفكرة الأنظمة الراعية لإدارة المتطوعين. وقد رعت جامايكا إنشاء سجل وطني للمتطوعين، يستخدم في تسجيل المساهمات التطوعية وإثباتها. وفي كولومبيا، كُلفت إدارة حكومية تعني بتنسيق الاقتصاد التضامني في البلد بمهمة تيسير العمل التطوعي. وأنشئت في اليابان شبكة وطنية لمنظمات تشجيع العمل التطوعي، تلقى دعماً من الحكومة والمنظمات التطوعية والقطاع الخاص والدوائر الأكاديمية. كما أن تدريب المديرين في البرامج التطوعية بالقطاع العام والخاص قد أصبح أكثر انتشاراً، رغم أن منظمات المجتمع المدني التي تضم متطوعين تبدو أقل ميلاً للتصدي للتحدي، حيث كثيراً ما تتحجج بالقيود التي تفرضها الاعتبارات المالية. كما أن أنظمة الدعم الذاتي من خلال تطوير الشراكات والشبكات حول العمل التطوعي تنتشر في البلدان الصناعية والنامية على حد سواء، حيث تروج لها الحكومات ومنظمات المجتمع المدني. وكان إنشاء رابطتي Mesa de Voluntariado في إكوادور وFeria del Voluntariado في غواتيمالا من نماذج الجهود التي تبذلها منظمات المتطوعين لتنظيم أنفسها لتعزيز المساعدة المتبادلة على الصعيد الوطني.

٢٢ - وتمثل مشاركة القطاع الخاص في العمل التطوعي ظاهرة متنامية في البلدان الصناعية، كما أنها بدأت تبرز تقدماً في البلدان النامية، حيث بدأت تترسخ أفكار المسؤولية الاجتماعية للشركات. وتتراوح المشاركة بين خطط العمل التطوعي التي يريها أرباب الأعمال وتمويل المشاريع التطوعية وبناء الشراكات حول مبادرات الحكومات والمجتمع المدني التي تركز على العمل التطوعي. وثمة اتجاهات إيجابية في بعض البلدان النامية، مثل غانا ولبنان ونيجيريا والهند، حيث تتوفر أدلة على أن الشركات أصبحت تنظر إلى الأنشطة الخيرية باعتبارها

استثمارات اجتماعية. وكان أحد العوامل التي أسهمت في النجاح الكبير الذي أحرزته البرازيل والفلبين في هذا المجال يتمثل في وجود المنظمات التي تدعمها الأعمال التجارية، وهي على التوالي معهد إيثوس Ethos Institute ورابطة الأعمال التجارية الفلبينية من أجل التقدم الاجتماعي، والتي تهتم بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. وفي جامايكا، تعمل رابطة تدعمها الحكومة مع جماعات المجتمع المحلي والقطاع الخاص لتعبئة المتطوعين للمساعدة في تحديد وتنفيذ المشاريع الصغيرة.

٢٣ - غير أن الوضع السائد لا يزال يتمثل في أن العاملين في البلدان النامية كثيراً ما يتمسكون بالتقليد القوي للاضطلاع بالعمل التطوعي في مجتمعاتهم المحلية، بينما لا تزال برامج العمل التطوعي الرسمية الطويلة الأجل للعاملين بحاجة إلى ترسيخها. وعندما توجد مثل هذه البرامج، فإنها عادة ما تنشأ بتشجيع من الشركات المتعددة الجنسيات الموجودة في البلدان المتقدمة النمو. وفي بعض البلدان الصناعية، تشكلت شبكات محلية للأعمال التجارية المعروفة باسم محالس متطوعي الشركات، لتقاسم الممارسات الفعالة وتلبية احتياجات المجتمعات المحلية من خلال العمل التطوعي في أماكن العمل. وثمة دروس يمكن للبلدان النامية أن تستخلصها في هذا السياق. وفي ضوء المكاسب الكبيرة جدا التي تعود على جميع أصحاب المصلحة من تعزيز العلاقات بين الأعمال التجارية والمجتمعات التي تعمل فيها من خلال الترويج للعمل التطوعي، فإن هذا يعد مجالاً من مجالات التركيز التي تتطلب قدراً أكبر من الاهتمام من جانب الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين.

٢٤ - والعمل التطوعي في القطاع العام هو أقل وضوحاً، إلا فيما يتصل بمحالات الكوارث مثل الفيضانات والزلازل حيث عادة ما تكون هناك دعوات واسعة النطاق للمساعدة من جانب المتطوعين. غير أن أعداداً كبيرة من الناس في البلدان النامية يشاركون في توفير خدمات الرعاية الاجتماعية التي تديرها أجهزة الحكم المحلي في ميادين من قبيل الصحة والتعليم وغير ذلك من خدمات الرعاية للعجزة والمسنين والمعوقين. كما أن تخفيضات الميزانيات الاقتصادية في بعض من أكثر البلدان فقراً قد أدت إلى قيام رابطات العمل التطوعي وفردى المتطوعين بالمساعدة في استمرار عمل المدارس والعيادات ودور الحضانه. وبالإضافة إلى ذلك، أدت العمليات الديمقراطية في بعض البلدان إلى تشكيل جماعات استشارية وطنية عادة ما تعمل على أساس تطوعي.

٢٥ - والاستثمار في البنية الأساسية المادية هو واحد من الأمثلة الملموسة للغاية على الدعم الرسمي المقدم للعمل التطوعي. ومنذ عام ٢٠٠١، اتخذت بلدان عديدة طائفة واسعة من الإجراءات، من بينها إنشاء وكالات رئاسية لعمل التطوعي، ووكالات وطنية للمتطوعين،

ومراكز وطنية للمتطوعين، وشبكات لمراكز المتطوعين في المناطق والمحليات. فأنشئ مركزان وطنيان للمتطوعين في الاتحاد الروسي ومدغشقر، كما أنشئ مركز تنمية للمتطوعين في اندونيسيا. كما ينشط المجتمع المدني في إنشاء مراكز المتطوعين في بلدان مثل الرأس الأخضر ومصر، في حين أنشئ في الأردن مركز تطوعي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢٦ - وخلال السنة الدولية للمتطوعين، جرى تحديد التشريعات الخاصة بالعمل التطوعي باعتبارها أحد العوامل الحاسمة الهامة في ازدهار العمل التطوعي. ومنذ عام ٢٠٠١، صدرت تشريعات هامة تدعم العمل التطوعي، أو يجري صياغتها، ولا سيما في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، وهما منطقتان يتواصل فيهما التحرك نحو العمليات الديمقراطية. وفي ألبانيا وموزامبيق، صدرت قوانين تتناول العلاقة بين المتطوعين والمنظمات التي يشارك فيها المتطوعون؛ وتوجد حاليا أحكام قانونية لمواصلة تنمية العمل التطوعي في الاتحاد الروسي والأرجنتين وأوروغواي وبيرو وكولومبيا ونيكاراغوا ونيوزيلندا. وصدرت قوانين لتنظيم تطوع الشباب في البوسنة والهرسك والجمهورية التشيكية. وفي بولندا، سيصدر قانون يمكن المنظمات غير الحكومية من تطوير علاقات عمل أوثق مع الإدارة العامة وتوفير فرص جديدة للقطاع الذي لا يستهدف الربح لتنويع قاعدة موارده البشرية. وفي بنن، صدر قانون بشأن اللامركزية يشجع الترويج للعمل التطوعي ومبادرات المجتمع المحلي.

٢٧ - وصدرت تشريعات أخرى تغطي طائفة واسعة من القضايا التي تشمل الاعتراف بالوضع القانوني للمتطوعين في استراليا وبلجيكا وكندا؛ وتنظيم العمل التطوعي في فرنسا؛ ومعالجة وضع المتطوعين في ظل قوانين العمل في الولايات المتحدة الأمريكية؛ ومعالجة قضايا الرعاية الاجتماعية في إيطاليا وتايلند؛ والحوافز الضريبية في توغو والجزائر ولبنان وموريشيوس. وفي إندونيسيا، استحدث نظام لمنح تأشيرة دخول للخدمة للسماح للمتطوعين من خارج البلد بالاستفادة من المزايا الضريبية والجمركية. وخففت البرازيل وجنوب أفريقيا وكندا من قيود الهجرة بالنسبة للمتطوعين الأجانب. ولكن إلى جانب هذه الأمثلة المشجعة، لا يزال هناك الكثير مما يتعين إنجازه. بل أن هناك حاجة لإدخال تعديلات على بعض التشريعات القائمة التي تؤثر تأثيرا سلبيا على العمل التطوعي، بما في ذلك الحواجز التي تعترض طريق الخطط الدولية للعمل التطوعي. واعترافا بأهمية الموضوع، ونظرا لاهتمام عدد متنام من البلدان به، اشترك الاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة عام ٢٠٠٤ في إعداد مذكرة توجيهية بشأن العمل التطوعي والتشريعات، وتم توزيعها على نطاق واسع بلغات مختلفة.

دال - بناء الشبكات

٢٨ - دعا قرار الجمعية العامة ١٠٦/٥٧ إلى إنشاء قاعدة بيانات عالمية بشأن الموارد المتاحة من المتطوعين على شبكة الإنترنت. وبعد إنشاء ذلك الموقع، www.WorldVolunteerWeb.org (WVW)، في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، فإنه يلعب دورا محوريا في تشجيع تبادل المعلومات على الصعيد العالمي بشأن مساهمات المتطوعين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتمثل أحد مؤشرات النجاح في أنه في عام ٢٠٠٣، وهو أول عام لبدء عمليات الموقع، قام بزيارته أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ من المنظمات والأفراد من كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقريبا، حيث طالعوا قرابة مليون ونصف مليون صفحة. وفي عام ٢٠٠٤، ازداد عدد الزوار من المنظمات والأفراد، وكذلك عدد الصفحات التي تمت مطالعتها، بأكثر من ٢٥ في المائة. كما أن الرسائل الإخبارية، التي بدأت عام ٢٠٠٤، تصل إلى أكثر من ٢٠ ٠٠٠ مشترك من كافة أنحاء العالم، ولا يزال العدد آخذ في الازدياد. كذلك، فإن خدمة غوغل Google، وهي أكثر نظم البحث شعبية في شبكة الإنترنت، تدرج بانتظام المعلومات المنشورة عبر الخدمة الإخبارية لموقع WVW، مما يصل به إلى جمهور عالمي أوسع نطاقا.

٢٩ - وبدعم من شبكة العالم الواحد (www.oneworld.net)، وهي منفذ إخباري للمجتمع المدني يمثل شبكة تضم أكثر من ١ ٥٠٠ منظمة، بدأ موقع WVW أول منتدى للمناقشة عبر شبكة الإنترنت حول العمل التطوعي والاستدامة البيئية، مما أتاح لحوالي ٧٠٠ شخص من أكثر من ١٠٠ بلد الفرصة لتبادل الآراء حول الموضوع. ومن المخطط تنظيم مناقشات أخرى تتصل بالأهداف الإنمائية للألفية والعمل التطوعي، وذلك بالشراكة مع حملة الألفية. كما يعمل موقع WVW بمثابة مركز عالمي رئيسي للتفاعل الشبكي بين مراكز التنسيق الوطنية لليوم الدولي للمتطوعين، ويشجع على تبادل الممارسات الفضلى وتوفير التوجيه بشأن تنظيم المناسبات والحملات المتصلة بذلك. وقد اتخذت خطوات لإنشاء منفذ رئيسي يستوعب بوابات المواقع الإقليمية على شبكة الإنترنت، ولتمكين المتطوعين من المشاركة إلكترونيا في بناء الموقع، وتيسير الخدمات التفاعلية للسماح للمستعملين بالمساهمة فيه. ويجدر في هذا السياق أيضا الإشارة إلى موقع إقليمي أنشأه مصرف التنمية للبلدان الأمريكية على شبكة الإنترنت، من خلال مبادرة البلدان الأمريكية المعنية برأس المال الاجتماعي والأخلاقيات والتنمية، ويضم الممارسات الفضلى والأخبار المتصلة بالعمل التطوعي.

هاء - تعميم العمل التطوعي

٣٠ - كانت إحدى التوصيات الهامة التي تمخضت عنها السنة الدولية للمتطوعين تتعلق بضرورة إدماج العمل التطوعي في التخطيط للتنمية الوطنية، مثلما هو الحال بالفعل في بلدان مثل أسبانيا، وفرنسا، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية. ومن بين البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال، تعتبر الجمهورية التشيكية وهنغاريا بالفعل العمل التطوعي كجزء لا يتجزأ من جهودهما الإنمائية، بينما تعد بوليفيا نموذجا للبلد النامي الذي يعكس تخطيطه الاقتصادي والاجتماعي مساهمات العمل التطوعي. ومن بين البلدان الأخرى التي تحقق تقدما في هذا المجال: ألبانيا، وإندونيسيا، وتايلند، والبوسنة والهرسك، وغانا، والفلبين. ولا يزال أحد المعوقات الرئيسية يتمثل في محدودية توفر البيانات الملموسة عن مساهمات المتطوعين. وفي عام ٢٠٠١، قام برنامج متطوعي الأمم المتحدة بإعداد ونشر دليل لقياس العمل التطوعي، وُترجم الآن إلى عدد من اللغات، مما ساعد العديد من البلدان النامية على المضي قدما في إجراء دراسات محلية ووطنية على حد سواء عن نطاق وشكل العمل التطوعي. وكان أحد التطورات الهامة في الجهود المبذولة لتعزيز صورة العمل التطوعي يتمثل في قيام الأمم المتحدة عام ٢٠٠٣ بإصدار دليل المنظمات التي لا تستهدف الربح في نظام الحسابات القومية^(١)، الذي يتضمن جزءا عن العمل التطوعي. ويجري استخدام الدليل في ٤٣ بلدا، تُطبق في تسعة منها مبادرة تجريبية مشتركة بقيادة برنامج متطوعي الأمم المتحدة وجامعة جونز هوبكنز، وتركز على العنصر المتعلق بالعمل التطوعي في الدليل.

٣١ - والإشارات الواردة في تقارير التنمية البشرية إلى العمل التطوعي هي مؤشر على مدى تغلغل العمل التطوعي في التيار الرئيسي للفكر الإنمائي. والنماذج التي حدث فيها ذلك في فترة ما بعد عام ٢٠٠١، والتي تشمل إكوادور، وألبانيا، وإندونيسيا، والبوسنة والهرسك، وجنوب أفريقيا، والفلبين، وصربيا والجبل الأسود (كوسوفو)، ومصر، والهند (على مستوى الولايات)، وهندوراس، واليمن، هي نماذج مشجعة. وينبغي توسيع نطاق هذا الاعتراف الرسمي بالقيمة التي يضيفها العمل التطوعي وإدماجه في التيار الرئيسي لجهود الدعوة وفي صكوك السياسات العامة، بحيث يمتد إلى العديد من البلدان الأخرى.

٣٢ - غير أن التقدم لم يكن مرضيا تماما فيما يتعلق برفع مستوى الوعي في البلدان المانحة بالارتباط بين ما يعترف به بوجه عام كمساهمات اجتماعية واقتصادية قيمة للعمل التطوعي في المجتمع، من ناحية، وبين التقاليد المحلية للمساعدة الذاتية والمعونة المتبادلة التطوعية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال، من ناحية أخرى. وبالنسبة لهذه التقاليد المحلية، يمثل العمل التطوعي مصدرا هائلا غير مستغل لدعم الجهود الإنمائية، وهو ما

يستحق الدعم من المانحين. ومن أمثلة هذا الارتباط المبادرة التي يقودها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تسعة من البلدان الأشد تضررا من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمسماة مبادرة بناء القدرات في الجنوب الأفريقي، التي تتلقى الدعم من كبار المانحين. فلأول مرة، تتضمن مبادرة رئيسية من مبادرات المجتمع الدولي كعنصر رئيسي من عناصرها تعبئة موارد المتطوعين المحلية لزيادة وتعزيز القدرات المحلية، في هذه الحالة للتصدي لوباء خطير.

٣٣ - وكل البلدان المانحة توفد مواطنيها إلى الخارج كمتطوعين من خلال برامج تديرها الحكومات والقطاع الخاص على حد سواء، في حين أن بضعة بلدان، منها آيرلندا وسويسرا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة، تقوم حاليا بتنظيم تبادل المتطوعين مع البلدان النامية. غير أن التطوع في الخارج لا يشكل عموما جزءا من أطر سياسات المعونات الإنمائية الرسمية. وفي هذا الصدد، يعد نموذج اليابان، التي نظمت ميثاقها للمعونة الإنمائية الرسمية عام ٢٠٠٣ بحيث صار يشمل أحكاما لتشجيع مشاركة مواطنيها في الأنشطة التطوعية في الخارج، نموذجا مشجعا.

واو - المتدنيات الدولية

٣٤ - يطلب قرار الجمعية العامة ١٠٦/٥٧ إلى الأمين العام أن يدرج مساهمات المتطوعين في المناقشات في المتدنيات الرئيسية التي تنظمها الأمم المتحدة. وعقب السنة الدولية للمتطوعين، كان هناك عدد من الفرص لإدراج العمل التطوعي في المناقشات الجارية في تلك المناسبات. فخطة عمل مدريد الدولية بشأن الشيخوخة^(٣)، التي اعتمدها الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، تشير إلى مشاركة المسنين في الأنشطة التطوعية باعتبار أنها تسهم في النمو وفي الحفاظ على الرفاه الشخصي، وتقترح الخطة إجراءات لتيسير هذه المشاركة. وخطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة^(٤)، المعقود في جوهانسبرغ عام ٢٠٠٢، تدرج جماعات المتطوعين ضمن أصحاب المصلحة الذين يجب من أجلهم تعزيز الشراكات بين الحكومات والأطراف غير الحكومية. وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات^(٥)، المعقود في جنيف عام ٢٠٠٣، تشدد على الطريقة التي يمكن بها للعمل التطوعي أن يكون رصيذا قيما للارتقاء بالقدرة البشرية على استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استخداما منتجا وبناء مجتمع معلومات مفتوح أمام مشاركة الجميع بدرجة أكبر. وتقرير المؤتمر العالمي للحد من الكوارث^(٦)، المعقود في كوبي، اليابان، عام ٢٠٠٥، يسلم بأهمية إشراك المتطوعين، ضمن فئات أخرى، في استراتيجيات الحد من الكوارث، ويقترح عددا من التوصيات مثل تشجيع إدارة موارد المتطوعين بصورة

استراتيجية، وإشراك المتطوعين في مبادرات التدريب المحلية، وإنشاء فرق وطنية وإقليمية ودولية من المتطوعين أو تعزيزها في حال وجودها.

٣٥ - ونُظم العديد من المنتديات الدولية الأخرى بالاستفادة من الزخم الذي ولدته السنة الدولية للمتطوعين. ومن أمثلة ذلك مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي، المعقود في سانتياغو عام ٢٠٠٣، الذي اعتمد قراراً بشأن تعزيز المؤسسات الديمقراطية. وسلم القرار بأن العمل التطوعي يبني مجتمعات محلية قوية ومتماسكة، ويشجع المشاركة في العملية الديمقراطية، ويحد من التوترات الاجتماعية من خلال صياغة رؤية موحدة، وشجع القرار على زيادة الدعم المقدم للعمل التطوعي. أما المؤتمر الدولي الأول المعني بالعمل التطوعي والأهداف الإنمائية للألفية، المعقود في إسلام آباد عام ٢٠٠٤. بمشاركة ممثلين من منظمات المتطوعين في القطاعين العام والخاص ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والناشطين على مستوى القواعد الشعبية، فقد استكشف دور العمل التطوعي في المساعدة في تحقيق كل من الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية، ورسم الخطوط العريضة للإجراءات اللازمة لتعزيز البيئة المناسبة لدعم التطوعي للأهداف على المستويين الجماعي والفردى.

٣٦ - وعلى المستوى الأوروبي، عُقد المؤتمر الأوروبي ومنتدى تبادل الآراء بشأن العمل التطوعي عام ٢٠٠٤ في هولندا أثناء رئاسة ذلك البلد للاتحاد الأوروبي، وحضره ممثلون لطائفة واسعة من أصحاب المصلحة في العمل التطوعي. واتفق المؤتمر على خريطة طريق للعمل التطوعي حتى عام ٢٠١٠، موجهة إلى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وكذلك إلى قطاع الشركات والمنظمات غير الحكومية. وقام مصرف التنمية للبلدان الأمريكية برعاية مناسبات عن رأس المال الاجتماعي والأخلاقيات وتسخير العمل التطوعي لأغراض التنمية في أوروغواي والبرازيل وبيرو وشيلي. ونظمت الرابطة الدولية للجهود التطوعية مؤتمرين دوليين في سيول، وفي برشلونة، أسبانيا، عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤ على التوالي. وفي عام ٢٠٠٥، نُظم منتدى دولي في بيجين عن الخدمة التطوعية والألعاب الأولمبية لتدشين لجنة المدينة لتنظيم دورة الألعاب الأولمبية التاسعة والعشرين؛ وعقد في مدريد مؤتمر دولي عن العمل التطوعي ناقش فيه ممثلون من منظمات المتطوعين الدولية والأوروبية سبل تعزيز ودعم العمل التطوعي؛ ونظمت مؤسسة التجديد السياسي ومعهد أفريقيا الحديثة حلقة عمل في واغادوغو للنظر في مختلف المواضيع التي تهم أفريقيا، ومن بينها اقتصاديات العمل التطوعي.

زاي - منظومة الأمم المتحدة

٣٧ - ارتفعت منذ السنة الدولية للمتطوعين مستويات الوعي بأدوار ومساهمات المتطوعين في منظومة الأمم المتحدة، رغم التفاوت فيما بين مختلف المنظمات في تطوير نهج استباقي للاعتراف بالعمل التطوعي وتشجيعه في البرامج الرئيسية. فإدارة عمليات حفظ السلام بالأمانة العامة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد اتخذت خطوات لتوعية موظفيها، على سبيل المثال بتوزيع المواد، ووضع العمل التطوعي على جدول أعمال اجتماعاتها القطرية والإقليمية. وبعض مواقع برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت، على سبيل المثال، تتضمن مقالات عن العمل التطوعي في مجالات تخصصها. ويشارك عدد من المنظمات بصورة نشطة على الصعيد القطري في الاحتفال باليوم الدولي للمتطوعين، كما تشرك متطوعي الأمم المتحدة في توعية موظفيها. وأجرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) عملية رصد إقليمية لتحديد نطاق المشاركة التطوعية من جانب أصحاب المصلحة. وتجري منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بحثاً شاملة عن حالة العمل التطوعي في لجانها الوطنية، كما أنها تخطط للاستفادة من نتائج تلك البحوث في تعزيز روح العمل التطوعي.

٣٨ - وقامت بعض منظمات الأمم المتحدة بإعداد وتوزيع منشورات عن العمل التطوعي في مجالات اختصاصاتها. ففي عام ٢٠٠٣، خصص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على سبيل المثال، أحد أعداد منشوره الرئيسي، ESSENTIALS (الأساسيات)، للتوعية بالدروس الرئيسية المكتسبة وبالتوصيات المتعلقة بالعمل التطوعي والتنمية، بغية تزويد مكاتبه القطرية ومقره بإمكانية الوصول بسهولة إلى نتائج التقييمات المتصلة بهذا الموضوع. وقام برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بإنتاج وتوزيع منشور عن العمل التطوعي وزيادة إشراك المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مختلف الأنشطة. وتنشر اليونيسكو تقارير عن دور مشاركة المتطوعين في برنامج رئيسي من البرامج التعليمية. وحددت اليونيسيف الطرق التي يمكن بها للمتطوعين المساهمة في الأولويات الاستراتيجية للمنظمة. وأحد الأمثلة الجديرة بالذكر لاستفادة الأمم المتحدة من العمل التطوعي تتمثل في توقيع مذكرة تفاهم بين إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة عام ٢٠٠٣، تضمنت مذكرة عن المبادئ التوجيهية تؤكد رغبة الكيانين في العمل معاً لتعزيز البيئة التي يعترف فيها بالعمل التطوعي كعنصر هام في نجاح عمل الإدارة. وتعد المذكرة نموذجاً لمنظمات الأمم المتحدة الأخرى.

٣٩ - كما كانت هناك جوانب للتحسن في الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للمتطوعين. فقامت اليونيسكو بتطوير نظام لتجميع أفكار المتطوعين عن نوعية تجاربهم. كما وضعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين سياسة داخلية بشأن العمل التطوعي، وأنشأت في مقرها مركزاً لتنسيق العمل التطوعي. وتشجع إدارة عمليات حفظ السلام فرادى متطوعي الأمم المتحدة على المشاركة في مبادرات التدريب والتعلم وبناء القدرات.

٤٠ - وعلى مستوى فئات السكان المستهدفة، تحشد منظمات الأمم المتحدة العمل التطوعي من خلال المشاريع والبرامج التي تدعمها. فبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، على سبيل المثال، يشجع على مشاركة الشباب بصورة تطوعية في تسيير وإدارة المشاريع من خلال تنظيم الاجتماعات، وتسهيل المناقشات عبر شبكة الإنترنت، والتدريب على أيدي الأقران. ويركز صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على إشراك النساء بصورة تطوعية من خلال لجانة الوطنية ومن خلال مبادرات برامجه. ويشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان إشراك الشباب كقادة للمتطوعين في برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويعد نمو الشراكات الجديدة بين منظمات الأمم المتحدة ومنظمات المتطوعين من القطاع الخاص وجماعات المساعدة الذاتية والمنظمات المحلية والدينية علامة إيجابية على أن منظومة الأمم المتحدة تتحرك نحو زيادة التشجيع على المشاركة من خلال العمل التطوعي.

٤١ - وقد طلبت الجمعية العامة، في قرارها ١٠٦/٥٧، إلى متطوعي الأمم المتحدة مواصلة ما يبذلونه من جهود، مع غيرهم من أصحاب المصلحة، من أجل التوعية بالعمل التطوعي، وزيادة الموارد المرجعية والشبكية المتاحة، وتقديم التعاون التقني للبلدان النامية، بناء على طلبها، في مجال العمل التطوعي. وكانت إحدى الخطوات الأولية التي اتخذتها تلك المنظمة عقب السنة الدولية للمتطوعين تتمثل في توسيع نطاق النهج الذي تتبعه ليتجاوز مجرد تنسيب المتطوعين الدوليين والوطنيين ليشمل تشجيع كافة أشكال العمل التطوعي من أجل التنمية، بما في ذلك تعبئة المتطوعين. وكان ذلك اعترافاً بضرورة الجمع بين العمل المتواصل في إدارة تكاليفات المتطوعين مع الاستجابة لرغبة الدول الأعضاء في مواصلة الزخم المتولد عن السنة الدولية وتوسيع نطاقه.

٤٢ - وقد تميز النهج الموسع باتخاذ إجراءات في أربعة مجالات. كان الأول يتمثل في تنشيط المناقشات على الصعيدين الوطني والدولي والمساهمة فيها بشأن أدوار ومساهمات العمل التطوعي، بغية زيادة الوعي بضرورة توفير الدعم الرسمي للعمل التطوعي؛ وكان الثاني يتمثل في وضع ونشر مبادئ توجيهية بشأن طائفة واسعة من المواضيع الفنية المتعلقة بالمتطوعين، بما فيها العمل التطوعي وبناء القدرات، والقطاع الخاص، والبنية الأساسية، والتشريعات،

والشباب، وعملية التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والأهداف الإنمائية للألفية؛ ويتمثل الثالث في تشجيع تقاسم المعلومات وبناء الشبكات من خلال منفذ الموقع العالمي للعمل التطوعي على شبكة الإنترنت WWW؛ ويتمثل الرابع في الاستجابة لطلبات التعاون التقني الواردة من البلدان في طائفة واسعة من الميادين المتعلقة بتشجيع العمل التطوعي. وأدى بناء الشراكات بصورة استباقية مع طائفة عريضة من أصحاب المصلحة من الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص إلى تيسير الاضطلاع بهذه الأنشطة المذكورة أعلاه.

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

٤٣ - بعد أربع سنوات من انتهاء السنة الدولية للمتطوعين، تتوفر مؤشرات يمكن الوثوق بها على أن الزخم المتولد على مدار تلك السنة الدولية البالغة النجاح لا يزال يوفر حافزا منسجما للحركة التطوعية المفعمة بالحياة والآخذة في التوسع. وترتفع مستويات الوعي في كثير من البلدان في كافة المناطق، مما يتوقع أن يؤدي إلى ازدياد أعداد المشاركين في النشاط التطوعي. وتزداد قوة إعراب الحكومات ووسائل الإعلام والقطاع الخاص عن دعمها للعمل التطوعي. ويجري تطوير البنى الأساسية لتيسير العمل التطوعي، من حيث رأس المال البشري اللازم لتجنيد وتدريب ودعم المتطوعين، ومن حيث الهياكل المادية اللازمة لمواصلة تلك الأنشطة وتعزيزها. كما أن البيئة التشريعية أصبحت أكثر دعما للعمل التطوعي، وأصبحت المساهمات التي يقدمها العمل التطوعي للأفراد والمجتمعات تحظى باعتراف متزايد.

٤٤ - غير أن هذه الاتجاهات العالمية تتفاوت تفاوتاً كبيراً بين البلدان والمناطق. ففي أقل البلدان نمواً في أفريقيا، وفي البلدان التي تمر بتغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية عميقة، يحتل العمل التطوعي على جدول أعمال الحكومات موقعا أدنى من موقعه في أجزاء العالم الأخرى. ففي أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، يتنامى الاعتراف بإمكانيات العمل التطوعي كجزء لا يتجزأ من عملية التحول الديمقراطي. وفي عدد من البلدان في هاتين المنطقتين، أصبح الاتجاه لإضفاء الصبغة الرسمية على وضع ودور المتطوعين من خلال التشريعات أكثر بروزاً. وفي بعض الحالات، تتحرك البلدان إلى ما بعد هذه المرحلة، وتبدأ في الاستثمار في البنية الأساسية، مثل شبكات مراكز المتطوعين وتحسين قدرات إدارة المتطوعين. كما أن الوضع داخل الأمم المتحدة ملتبس هو الآخر. ويسلط هذا التقرير الضوء على المبادرات المبتكرة والواعدة من جانب بعض المنظمات، غير أن هناك الكثير مما يتعين إنجازه لزيادة الاعتراف بادوار العمل التطوعي في مجال اختصاص كل منظمة من المنظمات، ولوضع

استراتيجيات للاستفادة من هذا المورد الهائل في بناء السلام وتحقيق التنمية. وإجمالاً، فقد تحقق تقدم جدير بالثناء، وإن كان لا يزال يتعين إنجاز الكثير.

٤٥ - والمعلومات المتعلقة بالعمل التطوعي المستقاة من مختلف المصادر في أنحاء العالم، وكذلك الاستنتاجات التي يخلص إليها هذا التقرير، تشير إلى العديد من المجالات التي يقترح بذل المزيد من الجهود فيها، أخذاً في الاعتبار أن خصائص العمل التطوعي في أي بلد أو منطقة هي نتيجة للسياق الاجتماعي والثقافي والسياسي المحلي، وأنه ليس هناك مخطط موحد أو ثابت للعمل. ومن المستحسن في كثير من هذه المجالات أن يتوفر قدر أكبر من الدعم من البلدان الصناعية، حيث كثيراً ما يحظى العمل التطوعي بالاعتراف والتشجيع النشط.

٤٦ - ويلزم بذل المزيد من الجهود المتواصلة لزيادة وعي واعتراف صناع السياسات والمخططين في البلدان النامية بطبيعة العمل التطوعي في السياقات المحلية المحددة، وبالمساهمات التي يمكن أن يقدمها إلى المجتمعات. ومن شأن ذلك أن يساعد في كفالة قيام الأطر المناسبة لدعم ورعاية العمل التطوعي. ويمتد رفع مستوى الوعي إلى البلدان المانحة، المدعوة إلى دعم العمل التطوعي المحلي في برامج المعونات الخارجية. كما أنه يمتد إلى القطاع الخاص وإلى منظمات المجتمع المدني التي تضم متطوعين، أو التي يمكن أن تضمهم. وتلعب وسائط الإعلام دوراً بالغ الأهمية، ولا بد من تشجيعها على أن تتعلم من الممارسات الفضلى في هذا المجال، وأن تزيد من مشاركتها.

٤٧ - كما أن من الضروري التوسع بدرجة كبيرة في بحوث القضايا المتصلة بالعمل التطوعي في البلدان النامية. فثمة نقص في المعلومات الأساسية بشأن نطاق العمل التطوعي، والأشكال المختلفة التي يأخذها، وأثر المنظورات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وطبيعة الحواجز التي تعترض مشاركة بعض قطاعات السكان في العمل التطوعي. والحكومات مدعوة لتمويل هذه البحوث ودعمها بوجه عام، بمساعدة من منظومة الأمم المتحدة حسب الاقتضاء؛ كما لا بد وأن تتعاون منظمات المجتمع المدني في هذا الجهد؛ والدوائر الأكاديمية مدعوة هي الأخرى للاضطلاع بالبحوث التي تساعد على سد الثغرات في المعرفة.

٤٨ - وقد تحققت جوانب هامة للتقدم في الاعتراف بالبعد الاقتصادي للعمل التطوعي، وهو ما يمكن أن ينطوي على آثار كبيرة بالنسبة للطريقة التي ينظر بها للعمل التطوعي، ومدى إدماجه في التيار الرئيسي للتخطيط الإنمائي. ويجب على الحكومات، بدعم من المجتمع المدني، أن تتابع بقوة إجراءات بناء قاعدة من المعارف حول هذا الموضوع ونشر البيانات المتعلقة به. وفي الوقت ذاته، من الأهمية ألا تغيب عن البال المساهمة الحيوية التي يسهم بها

العمل التطوعي في النسيج الاجتماعي للمجتمعات المحلية وللأمم، حيث يعزز الثقة والتضامن ويوفر جبهة للتصدي لاستبعاد فئات اجتماعية.

٤٩ - وينبغي مواصلة وتكثيف جهود الترويج، بالاستفادة من التجارب الناجحة في الماضي القريب. وثمة ادوار هامة يتعين على الحكومات ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام الاضطلاع بها. ويلزم بذل مزيد من الجهود لنشر المعلومات عن التنوع الثري للعمل التطوعي، والتأكيد على قيمة كل أشكال المشاركة التطوعية، بما في ذلك المساعدة المتبادلة وتنظيم الحملات إلى جانب العمل التطوعي الموجه إلى الخدمات. وفي هذا السياق، يجب إبراز أوجه الارتباط بين العمل التطوعي على الصعيدين الوطني والمحلي وبين الجهود المبذولة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. فالجهود المبذولة لتركيز اليوم الدولي للمتطوعين على تلك الأهداف من ناحية، ونمو منفذ الموقع العالمي للعمل التطوعي على شبكة الإنترنت WWVW من ناحية أخرى، إلى جانب الدعم النشط من جانب متطوعي الأمم المتحدة، هي من التطورات الإيجابية التي يجب أن تستمر. ويمكن أيضا النظر في جدوى إجراء استعراضات دورية لوضع العمل التطوعي على الصعيد العالمي لتقييم وإبراز التطورات الرئيسية في العمل التطوعي في أنحاء العالم، وتوفير مدخلات في منشورات الأمم المتحدة.

٥٠ - ويعرض هذا التقرير الكثير من أمثلة السبل التي يمكن بها تيسير العمل التطوعي على كافة المستويات. وفي كثير من الحالات، يمكن لاستحداث أطر تشريعية ومالية داعمة أن يلعب دورا حاسما، سواء من خلال إصدار تشريعات محددة بشأن العمل التطوعي أو من خلال كفالة دعم التشريعات والسياسات العامة الأخرى للعمل التطوعي. ويجب أن تتحلى الحكومات بالروح الاستباقية عند النظر في وضع التشريعات في بلدانها فيما يتعلق بأثرها على العمل التطوعي، كما يجب التشاور مع المجتمع المدني عند صياغة التشريعات.

٥١ - وثمة احتياجات متعددة، وبخاصة في البلدان النامية، للبنية الأساسية البشرية والمادية لكفالة إمكانية وصول جميع فئات السكان إلى فرص معقولة تتمتع بالدعم المناسب للمشاركة في العمل التطوعي. وفي كثير من الحالات، يتطلب ذلك قرارا سياسيا تترتب عليه آثار مالية. ويمكن أن تفكر الحكومات، بالتشاور مع المجتمع المدني، في طبيعة البنية الأساسية التي توفر أكبر قدر من الفاعلية في الاستفادة من إمكانيات العمل التطوعي في بلدانها. ولمنظومة الأمم المتحدة دور يتعين عليها الاضطلاع به في مختلف القطاعات لمساعدة في التخطيط للبنية الأساسية المناسبة وتصميمها. وفي هذا المجال وغيره من المجالات، بدأ القطاع الخاص يوسع من نطاق مشاركته في العمل التطوعي في البلدان النامية، والاستفادة من تجربة البلدان الصناعية؛ وينبغي أن تلعب الحكومات دورا في تشجيع هذا الاتجاه.

٥٢ - ويجري إبراز ضرورة العمل من أجل قيام حركة تطوعية ذات قاعدة عريضة. ويحظى الشباب بالأولوية في كثير من البلدان، وسيظل الحال كذلك. وهو أمر مفهوم؛ وينبغي بذل كل الجهود لإتاحة الفرص أمام الشباب للمشاركة في حياة مجتمعاتهم من خلال العمل التطوعي. بيد أن الحكومات، بدعم من منظومة الأمم المتحدة، يجب أن تعترف باحتياجات وإمكانيات جميع فئات السكان فيما يتعلق بالمشاركة في العمل التطوعي، وينبغي أن تنشط في تيسير هذه المشاركة.

٥٣ - وتضمن هذا التقرير وصفا لجوانب التقدم التي تحققت في أنشطة بناء الشبكات، بما في ذلك بناء الشراكات وتقاسم الممارسات الفضلى. وأنشئت شبكات للمتطوعين في عدد من البلدان، غير أنه في الكثير من البلدان الأخرى كانت هناك صعوبات في بدء إقامة الشراكات. ويمكن للمتطوعي الأمم المتحدة أن يقدموا الدعم على المستوى القطري، وإسداء المشورة لبناء الشبكات وتيسير وضع الترتيبات المناسبة حيثما يكون ذلك مطلوباً. كما أن بمقدورهم مواصلة بناء قدرات منفذ الموقع العالمي للعمل التطوعي على شبكة الإنترنت WWV، بغية الاستفادة منه كأداة لتعزيز القدرات على الصعيد القطري.

٥٤ - وبالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة ككل، اتخذت خطوة سليمة إلى الأمام أثناء السنة الدولية للمتطوعين بإصدار منشور يحمل عنوان العمل التطوعي ومنظومة الأمم المتحدة، تناول مجمل نطاق العمل التطوعي في أشكاله العديدة والمتنوعة في كافة أجزاء المنظومة. والنتائج والاستنتاجات والتوصيات الواردة في هذا المنشور تهم معظم مؤسسات الأمم المتحدة. ومنذ عام ٢٠٠١، كانت هناك مؤشرات على أن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أصبحت تعترف بصورة متزايدة بالعمل التطوعي وتيسره وتروج له باعتباره جزءاً لا يتجزأ من عملها، وإن كان من الواجب تعزيز هذا الاتجاه وتوسيع نطاقه.

٥٥ - وقد لعبت السنة الدولية للمتطوعين دوراً بالغ الأهمية في رفع مستوى الوعي في بلدان عديدة فيما يتعلق بدور ومساهمة العمل التطوعي في كل مجالات التنمية البشرية تقريباً، وأدت في حالات كثيرة إلى استحداث أو تعزيز النهج الاستباقية لدعم العمل التطوعي على الصعيد الوطني. ولا بد من مواصلة هذه التطورات وتوسيع نطاقها لتشمل جميع البلدان، إذا ما أريد الاستفادة على الوجه الأكمل من إمكانيات العمل التطوعي في المساعدة على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، قد ترغب الجمعية العامة في أن تنظر في أن تجعل من الاحتفال بمرور عشر سنوات على السنة الدولية للمتطوعين في عام ٢٠١١ مناسبة لتقييم التقدم المحرز على مدار عقد من متابعة السنة الدولية، والاحتفال بجوانب النجاح التي تحققت، والنظر في التحديات التي لا تزال قائمة.

الحواشي

- (١) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.XVII.9.
- (٢) انظر قرار الجمعية العامة د-٢٤/٢، المرفق.
- (٣) انظر تقرير الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، مدريد، ٨-١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.IV.4)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.
- (٤) انظر تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.
- (٥) انظر A/C.2/59/3، المرفق.
- (٦) انظر A/CONF.206/6.